العرب
الجمعة 2020/10/02
السنة 43 العدد 11838

العراق يعزز شراكاته لتحسين المشتقات النفطية

دعم خطط الحكومة في تقليص الواردات البترولية ورفع الطاقات الإنتاجية

دعمت الحكومة العراقية خطواتها الطامحة إلى تقليل واردات المشتقات البترولية من خلال توقيع اتفاقية مع شركة جي.جي.سي اليابانية لتحسين المنتجات البترولية الصديقة للبيئة ورفع الطاقة الإنتاجية في مصافي الجنوب وتقديم التكنولوجيا الحديثة في قطاع التصفية في العراق.

مصاف مهترئة لا تواكب العصر

بغداد - عزز العراق آفاق شراكاته بتوقيع عقد جديد مع شركة جي.جي.سي اليابانية لتحسين المشتقات النفطية بهدف تنمية الموارد المحلية ودفع الاقتصاد عبر الاستثمار الأمثل للطاقات الإنتاجية، ما من شأنه تقليل نفقات استيراد المشتقات البترولية التي تثقل كاهل الموازنة العامة.

وأعلن وزير النفط العراقي إحسان عبدالجبار أن شركة مصافي الجنوب وقعت عقدا بقيمة أربعة مليارات دولار مع شركة جي.جي.سي اليابانية لتطوير وحدات المصفاة بطاقة 55 ألف برميل يوميا لتحسين معدلات الإنتاج من المشتقات النفطية.

وقال عبدالجبار، عقب مراسم توقيع العقد، إن المشروع يهدف إلى زيادة الطاقات الإنتاجية في شركة مصافي الجنوب من خلال تحويل المخلفات الفائضة عن إنتاج المصافي والمتمثلة بالنفط الأسود إلى منتجات بيضاء وكازولين بعدد اوكتاين وزيت الغاز ونفث مختلطة وزيت وقود بمواصفات أوروبية صديقة للبيئة.

إحسان عبدالجبار

نهدف إلى زيادة الطاقات الإنتاجية في مصافي الجنوب

وذكر أن المشروع يأتي ضمن توجهات الحكومة لتعزيز الموارد الوطنية والتنمية الاقتصادية في البلاد من خلال الاستثمار الأمثل للطاقات الإنتاجية لتحقيق أعلى مردود اقتصادي من إنتاج المشتقات النفطية مما سيقلل من الاستيراد، بالإضافة إلى خلق فرص عمل لأبناء محافظة البصرة.

واعتبر المدير العام لشركة مصافي الجنوب في محافظة البصرة حسام ولي المشروع بأنه "من المشاريع المهمة وستكون مدة التنفيذ أربع سنوات من تاريخ المباشرة بأعماله مطلع العام القادم والكلفة التخمينية 4 مليارات دولار".

وأضاف أن "الغاية من تنفيذ المشروع هي الاستفادة من مخلفات إنتاج المصفى من زيت الوقود (النفط الأسود) وتحويلها إلى المشتقات البيضاء مثل غاز سائل، وكازولين بعدد اوكتان 92.2، وزيت الغاز، ونفث مختلطة، وزيت وقود، وزيت الغاز في وحدات الهدرجة بمواصفات أوروبية صديقة للبيئة وسيرفع المشروع من الطاقات الإنتاجية للمصفى" .

وعبر القائم بأعمال السفارة اليابانية في العراق "ناكاگاوا" عن سعادته للمشاركة في حفل توقيع عقد مشروع حيوي ومهم يتم من خلاله تقديم التكنولوجيا الحديثة في قطاع التصفية في العراق.

وقال إن "حكومة اليابان تعمل على تقديم الدعم للحكومة العراقية في كافة المجالات ولاسيما في قطاع الطاقة"، خصوصا وأن حكومة بلاده تعهدت بمساعدة العراق في تخطي المصاعب الاقتصادية التي تسبب بها كورونا.

وسبق أن وقعت وزارة النفط العراقية في 2018 اتفاقا لبناء مصفاة نفطية قرب مدينة كركوك في شمال البلاد بطاقة تبلغ نحو 70 ألف برميل يوميا. وذكرت أن الاتفاق تم توقيعه مع شركة رانية الدولية، ومقرها إقليم كردستان شبه المستقل، وأن الشركة ستكون مستثمرا في المصفاة.

وجاء مشروع مصفاة كركوك بعد الإعلان عن خطط لبناء مصفاة في ميناء الفاو وثلاث مصاف أخرى في منطقة الناصرية جنوب العراق وفي محافظة الأنبار غرب البلاد وفي القيارة قرب مدينة الموصل شمال العراق.

وأضافت الوزارة آنذاك أن مصفاة كركوك ستنتج البنزين المحسن العالي الأوكتان وبعض المنتجات البترولية الأخرى، دون التطرق إلى تفاصيل بخصوص التكلفة أو مزيد من المعلومات عن شركة رانية الدولية.

وكان العراق قد أبرم اتفاقا مع شركتي باور تشاينا ونركو الصينيتين لتشييد مصفاة للنفط بطاقة 300 ألف برميل يوميا ومجمع للبتروكيمياويات في محافظة البصرة.

ويريد العراق، ثاني أكبر منتج في منظمة أوبك، بناء مصاف جديدة بعد أن تقلصت طاقته لتكرير النفط بشدة جراء الأضرار التي لحقت بمصفاة بيجي الأكبر في البلاد خلال سيطرة تنظيم داعش عليها في منتصف عام 2014.

وسرعت الأزمة المالية في تحويل أنظار العراق نحو تحسين خبراته وشراكاته لتنمية نشاط التكرير وتحسين جودة المشتقات النفطية.

كما دفعت الأزمة المالية الناجمة عن انهيار أسعار النفط جراء فايروس كورونا العراق إلى وقف استيراد المنتجات النفطية.

وأوقفت وزارة النفط العراقية استيراد البنزين في شهر مايو الماضي، مشيرة إلى سعيها لإضافة وحدات أزمرة لجميع المصافي العراقية لتحسين نوعية البنزين.

> **4**
> مليارات دولار قيمة العقد مع جي.جي.سي لتطوير وحدات المصفاة وتحسين الإنتاج

ويرى خبراء أن الأزمة المالية الحادة التي تواجهها بغداد أدت بها إلى مراجعة أنشطة الاستيراد، نظرا لاختلال الموازين المالية جراء تدهور أسعار النفط وارتفاع حجم النفقات الحكومية فضلا عن ارتفاع نسب البطالة والفقر في ظل الاعتماد شبه الكلي على عائدات الطاقة.

ويعاني البلد من قدم منشآته النفطية وهي غالبا ما تنتج أقل من طاقتها التصميمية ويمتلك العراق 3 مصاف كبيرة هي مصفى الدورة ومصفى البصرة إضافة إلى مصفى بيجي، فضلا عن 10 مصاف نفطية صغيرة أخرى منتشرة على عدد من المحافظات العراقية، وعدد من المصافي في إقليم كردستان.

ويكافح الاقتصاد العراقي من هبوط أسعار النفط الذي يمثل تقريبا مصدر إيرادات البلاد كلها، الأمر الذي أرغم الحكومة على التفكير في خفض مرتبات العاملين في القطاع العام الضخم. وقد تجاوزت نسبة هبوط سعر النفط 55 في المئة منذ بداية العام.

وفجرت الأزمة المالية الاحتجاجات في عدد من المحافظات العراقية بلغت إقدام المئات من الموظفين بمحافظة البصرة جنوبي العراق الأحد على إغلاق ثالث أكبر حقول النفط في البلاد، بسبب تلكؤ شركة الخدمات اللوجستية في دفع رواتبهم.

ويعاني العراق من تضخم هائل في موظفي القطاع العام، حيث هربت الحكومات من الأزمات على مدى 17 عاما إلى التوظيف لتهدئة الاحتجاجات والسخط الشعبي في ظل كون الدولة المصدر الوحيد لفرص العمل بسبب شلل الاقتصاد.

توتال تعزز الإنفاق في الطاقة المتجددة والكهرباء مجاراة لمنافسيها

جهود للتحول إلى منتج رئيسي للكهرباء منخفضة الكربون

سرعت التحولات العالمية في توجيه كبرى شركات النفط نحو الطاقة المتجددة حيث تضغط المتغيرات المناخية وصدمات أسعار الخام على الشركات لتغيير بوصلتها نحو الطاقة المتجددة للحد من انبعاث الكربون ومواكبة التزود بالكهرباء.

باريس - اتجهت توتال نحو الطاقة المتجدة على خطى منافستها شل وبي.بي في خضم تحول عالمي نحو الطاقة النظيفة وتصاعد تحديات المناخ ما يحتم تسريع جهود تنويع مصادر الإيرادات، من خلال التزويد بالكهرباء والتوسع في أنشطة الطاقة المتجددة.

وقالت توتال الفرنسية إنها ستزيد حجم استثماراتها السنوية في الطاقة المتجددة والكهرباء 50 في المئة بالتزامن مع جهود للحد من اعتمادها على النفط، محاكية بذلك منافسيها الأوروبيين في مسعى لتصبح منتجا رئيسيا للكهرباء منخفضة الكربون.

وفي ظل مواجهة آفاق قاتمة للطلب على النفط، تعمل توتال على تسريع جهود تنويع مصادر الإيرادات، مركزة بشكل خاص على التزويد بالكهرباء والتوسع في أنشطة الطاقة المتجددة.

وقالت المجموعة الفرنسية، التي قلصت إنفاقها السنوي إلى 12 مليار دولار من 15 مليار دولار وسط تداعيات جائحة فايروس كورونا، إن النمو سيأتي أيضا من إنتاج الغاز على مدى الأعوام المقبلة.

وقال باتريك بويان رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في عرض توضيحي عبر الإنترنت "تنويع الأنشطة يعزز المتانة ويعوض أثر تقلبات سعر النفط".

وتطمح توتال في أن تصبح من أكبر خمسة منتجين للكهرباء من المصادر المتجددة في العالم، ويضاهي ذلك التحول خطط منافسين مثل رويال داتش شل وبي.بي يعملون على تقليص الانبعاثات وتعزيز مشاريع الطاقة النظيفة.

وقالت توتال، التي أبقت حتى الآن على توزيعات أرباحها في الوقت الذي قلصها فيه بعض المنافسين، إنها ستنمي استثماراتها في الطاقة المتجددة والكهرباء إلى ثلاثة مليارات دولار بحلول 2030 من ملياري دولار حاليا.

ولن تتغير ميزانية الإنفاق الإجمالي للشركة لتظل عند أقل من 12 مليار دولار في 2021 –عام تكتنفه ضبابية كثيفة– بحسب بويان، ثم تزيد إلى ما بين 13 و16 مليار دولار سنويا بين 2022 و2025 حيث من المتوقع تعافي أسعار النفط لتصل إلى 60 دولارا للبرميل، حسبما ذكرت.

وتستهدف المجموعة الوصول بإجمالي قدرة إنتاج الطاقة المتجددة إلى 35 جيجاوات بحلول 2025، ارتفاعا من هدف سابق يبلغ 25 ميغاوات، وقالت إن 70 في المئة من ذلك محسوب بالفعل ويشمل مشاريع قيد التنفيذ.

ومؤخرا نقلت رويترز أن رويال داتش شل تسعى لخفض تكاليف إنتاج النفط والغاز بما يصل إلى 40 في المئة في إطار برنامج ضخم لتوفير السيولة كي تتمكن من تحديث أنشطتها والتركيز بدرجة أكبر على الطاقة المتجددة وأسواق الكهرباء.

تزايد زخم السيارة الكهربائية

ويعد خفض التكاليف ضروريا لخطط شل من أجل دخول قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة حيث الهوامش منخفضة نسبيا. ومن المتوقع أن تشتد المنافسة مع شركات المرافق وشركات النفط الأخرى مثل بي.بي وتوتال والتي تنافس جميعها على حصص السوق في ظل تحول الاقتصادات صوب الطاقة النظيفة.

وفي العام الماضي، بلغ إجمالي تكاليف التشغيل في شل 38 مليار دولار والإنفاق الرأسمالي 24 مليارا.

وسبق وقال مصدران مطلعان إن شل تبحث سبل خفض الإنفاق على إنتاج النفط والغاز بين 30 و40 في المئة من خلال خفض تكاليف التشغيل والإنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة.

وأضافا أن شل تريد التركيز على عدد قليل من المراكز الرئيسية لإنتاج النفط والغاز تشمل خليج المكسيك ونيجيريا وبحر الشمال.

وقالت المصادر إن إدارة الغاز المدمجة في الشركة، والتي تضم عمليات الغاز الطبيعي المسال وجزءا من إنتاج الغاز، تنتظرها تخفيضات كبيرة هي الأخرى.

وبالنسبة لأنشطة المصب، تركز المراجعة على خفض التكاليف بشبكة محطات البنزين، التي تضم 45 ألف محطة وهي الأكبر في العالم.

ويُنظر إليها على أنها من أعلى الأنشطة قيمة ويُتوقع أن يكون لها دور محوري في التحول المزمع، بحسب مصدرين آخرين يشاركان في المراجعة.

وقالت متحدثة باسم شل في بيان "نجري مراجعة إستراتيجية للشركة تستهدف ضمان أن نحقق ازدهارا على مدار عملية التحول في قطاع الطاقة وأن نصبح مؤسسة أبسط هيكلا وأكثر قدرة على المنافسة من حيث التكلفة. ندرس العديد من الخيارات والبدائل في الوقت الحالي والتي يجري تقييمها بعناية".

من جانبها أكدت شركة بي.بي البريطانية النفطية أن استهلاك النفط الأحفوري سيواصل الانهيار في ظل ضبابية سوق النفط جراء جائحة كورونا ما دفعها إلى تعديل بوصلة اهتماماتها نحو استثمار الطاقة المتجددة.

باتريك بويان

تنويع الأنشطة يعوض آثار تقلبات أسعار النفط

وتوقعت شركة بي.بي للنفط والغاز في سبتمبر الماضي انخفاض استهلاك الوقود الأحفوري لأول مرة في التاريخ المعاصر بعد أن عززت السياسات المناخية الطاقة المتجددة في الوقت الذي ستترك فيه جائحة فايروس كورونا تأثيرا دائما على الطلب العالمي على الطاقة.

وتأتي هذه المتغيرات في سياق طرح الإشكاليات التي فرضها انهيار النفط في العالم حيث تزايدت المؤشرات على وصولها إلى نفق مسدود خصوصا مع ظهور شبه تكيف عالمي مع تداعيات الوباء ظهر من خلال تزايد الرهانات على العمل المنزلي والتعويل على التكنولوجيا لتنظيم الفعاليات، فضلا عن تكثيف التوجهات نحو الطاقة المتجددة لتغطية الحاجة في وقت تتصاعد فيه المطالب بالحد من انبعاثات الكربون.